مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الولايات المتحدة:
تحديات الأمن العالمي وإستراتيجياته

بوني لين

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

ترجمة: د. أحمد يوسف الجميلي

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الولايات المتحدة: تحديات الأمن العالمي وإستراتيجياته

بوني لين*

توجد ثلاث قضايا رئيسة رُكِّزَ عليها في هذا التقرير، تتلخَّص في الآتي: ما طبيعة التحدي الصيني؟ وما الذي ستقوم به الولايات المتحدة تجاه ذلك التحدي؟ وكيف ستستجيب الصين لذلك؟

تحدِّي جمهورية الصين الشعبية

يوجد إجماع متزايد في أوساط الحزبين الأمريكيين حول التحدي الذي تشكله جمهورية الصين الشعبية للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، إذ تحدِّد إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في أكتوبر من العام (2022) الصين على أنَّها: «المنافس الوحيد الذي لديه العزم على إعادة تشكيل النظام الدولي، وزيادة قدراته الاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية، والتكنولوجية للقيام بذلك». وتشير كذلك إلى أنَّ: «بكين تطمح إلى خلق مجال نفوذ معزز في منطقة الإندو-باسيفيك، وأن تصبح قوة عالمية رائدة»، فالصين في عهد الرئيس (شي جين بينغ) لطالما كانت مستعدة استعداداً متزايداً للاستفادة من قوتها الوطنية الشاملة، وتكتيكات المنطقة الرمادية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية واسعة النطاق ضد حلفاء الولايات المتحدة وشركائها لتعزيز مصالحها الخاصة[1].

ففي العام الماضي، كان هنالك أمثلة بارزة على استخدام الصين إجراءات عسكرية وشبه عسكرية تضمنت مناورات عسكرية غير مسبوقة، وواسعة النطاق لتطويق تايوان في أغسطس 2022، وكذا المحاولات التي قام بها جيش التحرير الشعبي(PLA) لـ»تطبيع» معابر خط الوسط في مضيق تايوان واختراق منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية، واستخدام الصين المستمر، والمتكرر

1. توثق دراسة أجرتها مؤسسة RAND لعام 2020 ، على سبيل المثال ، ما لا يقل عن 80 تكتيكًا مختلفًا للمنطقة الرمادية عبر جميع أدوات القوة الوطنية التي استخدمتها الصين ضد خمسة حلفاء وشركاء رئيسيين للولايات المتحدة. راجع Bonny Lin et al ، المنافسة في المنطقة الرمادية: مواجهة الإكراه الصيني ضد حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في المحيطين الهندي والهادئ ، سانتا مونيكا: مؤسسة RAND ، 2020: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA594-1.html.

* مدير مشروع الطاقة في الصين، وزميل أقدم في قسم الأمن الآسيوي- مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS- واشنطن-
15 شباط 2023

لخفر السواحل والميليشيا البحرية التابعة للقوات المسلحة الشعبية؛ لتأكيد مطالباتها بجزر سينكاكو المتنازع عليها (التي تديرها اليابان) والجزر الأخرى المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وفرضها، فضلاً عن الاشتباكات المتكررة مع الهند على طول حدودهما المتنازع عليها.

كما تواصل الصين أيضاً الانخراط في عملية تحديث عسكري سريعة لتحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح قوة عسكرية عالمية تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة بحلول العام (2049). تشتمل عملية التحديث تلك على جهودٍ حثيثة لتعزيز قواتها التقليدية في جميع المجالات، وكذا توسيع قواتها النووية وتحديثها وتنويعها بتمكينها من استخدام ما يقرب من (1500) رأس حربي بحلول العام 2035. ومع أنَّ الصين إلى الآن لم تغيّر أو تراجع إستراتيجيتها أو عقيدتها النووية خلافاً لسياستها المعلنة على أساس مبدأ «عدم الاستخدام الأول، أو «الضربة الأولى»، إلّا أنَّه يوجد قلق متزايد في منطقة الإندو-باسيفيك وخارجها من إمكانية استغلال الصين أسلحتها النووية لأغراض قسرية قبل الأزمة أو أثنائها، أو صراع مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها.

وفيما يتعلق بالتحديات الأمنية العالمية والدولية الخطيرة، كالغزو الروسي لأوكرانيا، والاستفزازات الإقليمية المتكررة من كوريا الشمالية، إذ يبقى الدور الصيني موضع شك وريبة؛ وما زالت الصين تواصل رفضها إدانة العدوان الروسي على أوكرانيا، وتحمِّل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مسؤولية إطالة أمد الحرب هناك. وازدادت التعاملات التجارية بين الصين وروسيا في العام الماضي، وفُرِضَت عقوبات على شركات صينية مختارة؛ لتقديمها منتجات، أو خدمات تعمل على تمكين العمليات العسكرية الروسية، كما أجرى البلدان تدريبات عسكرية مشتركة عديدة. أمَّا فيما يتعلق بكوريا الشمالية، فإنَّ الصين تحالفت مع روسيا الاتحادية؛ لحماية (بيونغ يانغ) من الضغوط الدولية ومزيد من عقوبات الأمم المتحدة لوقف تجاربها الصاروخية المزعزعة للاستقرار وأنشطتها الأخرى. كما أنَّه ليس من الواضح ما إذا كانت الصين مستعدة لممارسة أي ضغوط ثنائية مباشرة على (بيونغ يانغ)؛ للحد من أنشطتها المريبة.

لقد جرى تضخيم تحدي التعامل مع الصين بصورة كبرى، خصوصاً بعدما قام الرئيس (شي جين بينغ) بتفكيك القيادة السياسية الجماعية للبلاد، وتقديم نفسه بصورة واضحة على أنَّه الزعيم الأوحد للصين. ففي المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني(CCP) المنعقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، لم يقم (بينغ) بتأمين الحصول على فترة رئاسية ثالثة غير مسبوقة فحسب، بل إنَّه قام أيضاً بترقية مقربين منه إلى مناصب عليا في الحزب الشيوعي الصيني، وجيش التحرير

الشعبي. ويثير هذا التركيز الاستثنائي للسلطة في يد (بينغ) تساؤلات مقلقة حول طبيعة صنع القرار داخل العاصمة بكين: هل يمكن أن يصبح التنبؤ بالسياسات الصينية أصعب، وأكثر انفتاحاً على التحولات الكبرى أو الحادة؛ لأنَّها تعتمد الآن اعتماداً أساسياً على آراء زعيم واحد من غير المحتمل أن يواجه معارضة بيروقراطية، أو سياسية كبيرة؟ وسيحصل (بينغ) على مشورة ذكية وسليمة من أقرب مستشاريه لتصحيح مسار معين عند الحاجة، أم إنَّ أيَّ شيءٍ من هذا القبيل سيكون بمنزلة انتحار سياسي؟ فإلى الآن، لا يبدو إعلان الصين السريع والمدهش عن سياستها الخاصة بـ(Covid-19) سياسة (صفر كوفيد)، يبعث على الاطمئنان.

المقاربة الأمريكية تجاه الصين

تتضح ملامح إستراتيجية إدارة الرئيس جو بايدن ومقاربتها الشاملة تجاه منطقة الإندو-باسيفيك والصين في ثلاث وثائق رئيسة صدرت في العام (2022)، هي: الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو-باسيفيك، وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وإستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي (NDS). ولقد حققت إدارة بايدن تقدُّماً كبيراً في ثلاثة مجالات رئيسة عدتها كأولويات، تتمثَّل في: (الاستثمار، والمواءمة، والتنافس).

1. الاستثمار

عملت إدارة بايدن أولاً بصورة وثيقة مع الكونغرس للاستثمار في التكنولوجيا لتتنافس مع الصين، إذِ استثمرت أكثر من تريليون دولار في الداخل لتحسين الابتكار الاقتصادي، والقدرة التنافسية للولايات المتحدة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك: قانون البنية التحتية لعام 2021 والمتفق عليه من الحزبين، وقانون الرقائق والعلوم لعام 2022، وقانون الحد من التضخُّم (IRA) لعام 2022[2]. وتساعد هذه القوانين على تعزيز التصنيع وسلاسل التوريد والبنية التحتية في الولايات المتحدة، وتوجيه مزيد من الاستثمار إلى مجالات العلوم والتكنولوجيا والقوى العاملة فيها.

أعطت إدارة بايدن الأولوية «لثلاثة أنواع من التكنولوجيا» للاستثمار؛ والمتمثلة في تقنيات مرتبطة بالحوسبة، مثل: الإلكترونيات الدقيقة، وأنظمة المعلومات الكمومية، والذكاء الاصطناعي،

2. «ورقة حقائق: قانون الرقائق والعلم سيخفضان التكاليف ويخلقان الوظائف ويعززان سلاسل التوريد ويقفان بوجه الصين»، البيت الأبيض، 9 أغسطس 2022:
https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statementsreleases/2022/08/09/fact-sheet-chips-and-science-act-will-lower-costs-create-jobs-strengthen-supply-chains-andcounter-china/ء

والتقانة الحيوية والتصنيع الحيوي؛ وتقنيات الطاقة النظيفة[3]. فعلى سبيل المثال، أطلقت إدارة بايدن مبادرة وطنية للتقانة الحيوية والتصنيع الحيوي، ومجموعة من الاستثمارات والموارد الجديدة لدعم التصنيع الحيوي وتوسيعه. تشمل هذه المبادرة وزارة الدفاع (DoD) التي تستثمر مليار دولار في البنية التحتية للتصنيع الحيوي المحلي على مدى السنوات الخمس المقبلة[4].

2. المواءَمة

عزَّزت الولايات المتحدة بصورة كبيرة الميزة الفريدة التي تتمتَّع بها على الصين، والمتمثلة في شبكة التحالفات والشراكات الخاصة بها، إذِ انخرطت إدارة بايدن في جهود دبلوماسية واسعة وجريئة؛ لتوسيع العلاقات السياسية والأمنية مع الحلفاء والشركاء وتعميقهما. تستهدف تشكيل البيئة الإستراتيجية الخارجية للصين. وفي الوقت نفسه، فإنَّ هؤلاء الحلفاء والشركاء هم أكثر حذراً واستجابة لسلوك الصين القسري والعدواني، وذلك عن طريق العمل بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، ومع بعضهم بعضاً؛ لتعزيز الدفاعات وتقوية القدرات.

لقد عزَّزت إدارة بايدن العلاقات الثنائية في جميع المجالات؛ فالولايات المتحدة واليابان اليوم أكثر تحالفاً من أي وقت مضى، وإستراتيجية الأمن القومي الجديدة لليابان وكذلك إستراتيجية دفاعها الوطني تضمنت تأكيدات غير مسبوقة، تظهر أنَّ طوكيو: «لا تتقاسم مع الولايات المتحدة رؤية إستراتيجية مشتركة فقط، بل إنَّها ملتزمة أيضاً بعمل أكثر بكثير من قضية الدفاع عن نفسها»[5]. كما قرَّرتِ اليابان زيادة إنفاقها الدفاعي السنوي بنحو (60%) بحلول العام 2027،

3. جينا إم ريموندو، «ملاحظات بقلم وزيرة التجارة الأمريكية جينا ريموندو حول التنافسية الأمريكية وتحدي الصين»، وزارة التجارة الأمريكية، 30 نوفمبر 2022:
https://www.commerce.gov/news/speeches/2022/11/remarks-us-secretary-commerce-gina-raimondo-uscompetitiveness-and-china.

4. «ورقة حقائق: الولايات المتحدة تعلن عن استثمارات موارد جديدة لتعزيز مبادرة الرئيس بايدن الوطنية للتقنية الحيوية والتصنيع الحيوي»، البيت الأبيض ، 14 سبتمبر 2022:
https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/09/14/fact-sheet-the-united-states-announcesnew-investments-and-resources-to-advance-president-bidens-national-biotechnology-and-biomanufacturinginitiative/

5. جيفري دبليو هورنونج وكريستوفر ب.جونستون ، «التحول الإستراتيجي الياباني مهم، لكن عقبات التنفيذ بانتظاره»، الحرب على الصخور، 27 يناير 2023:
https://warontherocks.com/2023/01/japans-strategic-shift-issignificant-but-implementation-hurdles-await/

وتسعى حالياً للحصول على صواريخ أرض-أرض هجومية دقيقة بعيدة المدى من بين قدرات حيوية أخرى، وستنشئ مقراً جديداً للعمليات المشتركة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية، وفي السياق نفسه، اتفقت اليابان مع الولايات المتحدة على تحديث تحالفهما الثنائي عن طريق تعميق التنسيق الدفاعي والاستخباراتي المشترك، وتوسيع استخدام المرافق العسكرية، وزيادة المناورات العسكرية والتدريبات القتالية.

من ناحية أخرى، عزَّزتِ الولايات المتحدة تحالفها العسكري «الصلب» مع أستراليا، واتفق البلدان على تعزيز التعاون في وضع القوة، وزيادة التعاون العسكري في المجالات الجوية والبرية والبحرية، فضلاً عن الخدمات اللوجستية والاستدامة والصيانة. كما تحرص الولايات المتحدة على زيادة الوجود الدوري لقواتها الجوية والبرية والبحرية في أستراليا بصورة مستمرة. بالمقابل، تعطي أستراليا الأولوية لخطط تطوير وامتلاك منصات وذخائر عسكرية مهمة، بما في ذلك قدرات الضربة بعيدة المدى.

وتمتلك الولايات المتحدة أيضاً علاقات أقوى مع الفلبين وكوريا الجنوبية، إذ وافقتِ الفلبين على تسريع التنفيذ الكامل لاتفاقية التعاون الدفاعي المعزز (EDCA) مع الولايات المتحدة، والتي ستسمح للقوات والمعدات الأمريكية بالوصول إلى أربعة مواقع إضافية، إذ ستتمكَّن القوات الأمريكية بموجب تلك الاتفاقية من الوصول إلى ما مجموعه تسع قواعد عسكرية في الفلبين، ممَّا سيزيد من مرونة وضع القوة الأمريكي في المنطقة وانتشاره. أمَّا كوريا الجنوبية؛ فقد استأنفت الولايات المتحدة معها التدريبات العسكرية واسعة النطاق، وعمَّقتِ التزامها بالتحالف الثنائي والردع الموسع، وتحرص على الاستمرار في زيادة نشر الأسلحة المتطورة في شبه الجزيرة الكورية.

تحقق الولايات المتحدة تقدُّماً مماثلاً مع الشركاء الرئيسين، ويشمل ذلك: تعميق العلاقات الشاملة مع الهند، والتعاون الدفاعي والتكنولوجي معها في مجالات محددة، مثل: إنتاج المحركات النفاثة والذخائر العسكرية، وتطوير التقنيات الحيوية، والأمن البحري، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع[6]، إذ تعمل الهند حالياً على تقليل اعتمادها على الأسلحة الروسية، وزيادة ميزانيتها

6. وهذا يشمل مبادرة حول التكنولوجيا الحرجة والناشئة iCET، «ورقة حقائق: الولايات المتحدة والهند تعزّزان الشراكة الإستراتيجية مع مبادرة التكنولوجيا الحرجة والناشئة»، البيت الأبيض، 31 كانون الثاني يناير 2023 :
https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/01/31/fact-sheet-united-states-andindia-elevate-strategic-partnership-with-the-initiative-on-critical-and-emerging-technology-icet/.

الدفاعية، لشراء منصات أسلحة جديدة، وتوسيع الاستثمار في البنية التحتية بالقرب من حدودها المتنازع عليها مع الصين. أمَّا بخصوص تايوان، فقد أخطرت إدارة بايدن الكونغرس بمبيعات أسلحة لها بقيمة (2.9) مليار دولار تقريباً، كما سمحت بتقديم المساعدة في التمويل العسكري الخارجي (FMF) لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان لأول مرة. تايوان بالمقابل، زادت ميزانيتها الدفاعية زيادةً كبيرةً، ومدَّدت متطلبات الخدمة العسكرية الإلزامية من أربعة أشهر إلى سنة واحدة. فضلاً عن ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز موقفها مع دول جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك إعادة فتح سفارة لها في جزر سليمان، وتجديد الاتفاقيات المبرمة مع جزر مارشال، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبالاو، فضلاً عن بناء منشآت عسكرية جديدة.

إلى جانب تعزيز العلاقات الثنائية، عملت إدارة بايدن على تسهيل تعاون أكبر بين الحلفاء والشركاء في منطقة الإندو–باسيفيك وخارجها. ففي داخل المنطقة على سبيل المثال، تشترك الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في تعاون دفاعي ثلاثي حاسم؛ لتعزيز قابلية التشغيل البيني والاستعداد بين الجيوش الثلاثة، وكذلك لاستكشاف التعاون التكنولوجي الثلاثي، فضلاً عن تسهيل تبادل المعلومات والاستخبارات. كما استأنفت الولايات المتحدة بنجاح الحوارات الثلاثية والتعاون العسكري مع كلٍّ من اليابان وكوريا الجنوبية، بما في ذلك الدفاع الصاروخي الثلاثي والمناورات المضادة للغواصات[7]. وفي الوقت نفسه، يعمل حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤه على تعزيز العلاقات مع بعضهم بعضاً، كتعميق اليابان علاقاتها مع الفلبين، وكذلك إجراء أول مناورة عسكرية مشتركة بين أستراليا والهند (Austra Hind) في عام 2022[8].

من جانبها تولي الصين اهتماماً خاصاً بالتطورات المتعلقة بالحوار الأمني الرباعي الذي تشارك فيه الولايات المتحدة إلى جانب كلٍّ من أستراليا والهند واليابان، والذي يعرف بدول مجموعة (كُواد)، إذ تتراوح المبادرات الإقليمية الرباعية لهذه الدول بين تقديم لقاحات (Covid-19)، إلى التعاون في التقنيات الناشئة والحاسمة، فضلاً عن تعزيز سلاسل التوريد وتطوير صورة تشغيل

7. كما وسعت الولايات المتحدة اتفاقية S&T مع كوريا الجنوبية لتشمل «المجالات الناشئة مثل التكنولوجيا الحيوية والكم والذكاء الاصطناعي»، انظر «المؤتمر الصحفي المشترك بين وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكين ووزير خارجية كوريا الجنوبية بارك جين»، وزارة الخارجية الأمريكية، 3 فبراير 2023:
https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinkenand-republic-of-korea-foreign-minister-park-jin-at-a-joint-press-availability-2/

8. راجيسواري بيلاي راجاجوبالان ، «الصين تقترب من العلاقات الأمنية الأسترالية الهندية»، الإستراتيجي، معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي، 22 ديسمبر 2022:
https://www.aspistrategist.org.au/china-driving-closer-australia-indiasecurity-ti

مشتركة (COP) في المنطقة؛ لتحديد الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم (IUU) وتتبعهم، كما زادت دول (كُوَاد) التدريبات العسكرية والتعاون الدفاعي في مختلف المجالات، بما في ذلك مشاركة تلك الدول الأربعة في مناورات (مالابار) البحرية قبالة سواحل الهند. ولما كانت بكين قدِ اعتادت على تجاهل (كُوَاد) بوصفها ائتلافاً يفتقر إلى التماسك الداخلي، فإنَّها الآن قوة لا يستهان بها، وتأخذها بكين على محمل الجد.

لقد أصبحت منطقة الإندو–باسيفيك الآن أكثر ارتباطاً بأوروبا وحلف شمال الأطلسي، ففي العام 2021، أنشأت الولايات المتحدة شراكة أمنية ثلاثية مع كلٍّ من أستراليا والمملكة المتحدة (AUKUS) دعمت امتلاك أستراليا غواصات تعمل بالطاقة النووية، وتعمل هذه الشراكة على تطوير التقنيات الناشئة والقدرات العسكرية المتقدمة؛ لزيادة إمكانية التشغيل البيني، إذ عمَّقتِ التعاون الدفاعي بين الجيوش الثلاثة على المستويين الثلاثي والثنائي الأطراف بصيغ مختلفة، كما أثارت بالمقابل مخاوف بكين بشأن المدى الذي ستكون فيه أستراليا أكثر فعاليةً وقدرةً على دعم الولايات المتحدة وحلفاء وشركاء إقليميين آخرين في أزمة أو صراع قد تكون الصين طرفاً فيه.

لقد تسبَّب الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 لوحده بهذا التقارب، إذ قدَّمت معظم الدول في منطقة الإندو–باسيفيك بما فيها (أستراليا، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان) صورةً من صور الدعم والمساعدة للمقاومة الأوكرانية. من ناحية أخرى، أدَّى رفض الصين التنديد بالعدوان الروسي وكذلك السلوك الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك وخارجها إلى قيام حلف شمال الأطلسي بتحديد الصين على أنَّها تشكِّل «تحديات منهجية» للأمن الأوروبي–الأطلسي، ووصف الاتحاد الأوروبي الصين بأنَّها شريك وندٌّ ومنافسٌ منهجي. وبصورة فردية، أصدرت كل من فرنسا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة إستراتيجياتها الخاصة بمنطقة الإندو–باسيفيك، كما زادت هذه الدول من عملياتها داخل تلك المنطقة. وبصورة مماثلة، حضرت كلٌّ من اليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا قمة الناتو في مدريد عام 2022، إذ إنَّ حلف الناتو مهتم بتنظيم مشاركة هذه الدول في القمم التي يعقدها. تعمي هذه العلاقات المتنامية أنَّ أيَّ اعتداء على الصين في منطقة الإندو–باسيفيك لم يعد مجرد تهديد لمنطقة الإندو–باسيفيك وحدها، بل إنَّه يمثِّل أيضاً تحدياً عالمياً.

ومع أنَّ إدارة بايدن بذلت جهوداً مثيرةً؛ لتقوية العلاقات السياسية والعسكرية في جميع أنحاء منطقة الإندو–باسيفيك، إلَّا أنَّها لم تقم بما يكفي؛ لتقليل درجة اعتماد حلفاء الولايات المتحدة

وشركائها اقتصادياً على التجارة مع الصين، وتُعدُّ هذه نقطة ضعف خطيرة في نهج الولايات المتحدة تجاه الصين، إذ تسببت بتوجيه بعض الانتقادات إلى الولايات المتحدة؛ بسبب إعطائها الأولوية للأمن على حساب الاقتصاد، فالإطار الاقتصادي لمنطقة الإندو-باسيفيك، والجهود الأخرى تساعد الحلفاء والشركاء على الانخراط اقتصادياً مع الولايات المتحدة، لكنَّها لا توفر لهم وصولاً أكبر إلى الأسواق، أو الأموال لدعم التنمية الاقتصادية[9]. في الوقت نفسه، تقدَّمتِ الصين بطلب رسمي للانضمام إلى اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادي (CPTPP)، كما أنَّ بكين هي طرف في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) مع (14) دولة أخرى من منطقة الإندو-باسيفيك، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2022. وقد تؤدِّي المشاركة الصينية الحالية والمحتملة في اتفاقيات التجارة الحرة الرئيسة هذه إلى زيادة التجارة الإقليمية، والاعتماد الاقتصادي على الصين.

3. التنافس

من الأمور الأساسية لنهج الولايات المتحدة تجاه الصين -والتي تحظى بالدعم الأقوى من كلا الحزبين- هي الحاجة إلى التفوق على الصين، إذ يُعدُّ تحديث القدرات العسكرية الأمريكية وتعزيزها أمراً جوهرياً لردع نهج «الإكراه والعدوان» الصيني ومنعه، كما أنَّ وزارة الدفاع أعطت الأولوية للصين عن طريق تعريفها لجمهورية الصين الشعبية على أنَّها تمثِّل «تحدي السرعة»، وكذلك تعريفها لحالة طوارئ في تايوان على أنَّها «سيناريو السرعة».

تبنَّت وزارة الدفاع الأمريكية تجاه الصين نهجاً يقوم على: الردع عن طريق الإنكار، مع عناصر الردع عن طريق المرونة، والردع عن طريق فرض التكلفة المباشرة والجماعية. أمَّا لحالة الطوارئ المتعلقة بتايوان، على سبيل المثال: ستسعى الولايات المتحدة أولاً -وقبل كل شيء- إلى حرمان الصين من القدرة على الاستيلاء على الجزيرة وفرض «أمر واقع». ولتحقيق ذلك لا تعمل الولايات المتحدة على زيادة مرونة قواتها فحسب، بل أيضاً مرونة القوات التايوانية وقوات الحلفاء الرئيسين الذين يمكن أن يساعدوا تايوان، كما ستعمل الولايات المتحدة أيضاً عن كثب مع الحلفاء والشركاء

9. ماثيو ب.جودمان، «إستراتيجية بايدن الاقتصادية للصين تتشكل، لكن التوترات ما تزال قائمة»، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 9 ديسمبر 2022:
https://www.csis.org/analysis/bidens-china-economicstrategy-takes-shape-tensions-remain

على فرض تكاليف سياسية واقتصادية وعسكرية جماعية على الصين، تستهدف تقويض إرادة بكين وقدرتها على الاستمرار في القتال.

تنخرط وزارة الدفاع الأمريكية في جهود شاملة للتركيز على الصين، وكما هو موضح في إستراتيجية الدفاع الوطني (NDS)، فإنَّ الوزارة تخطِّط لبناء قوة قادرة على خوض نزاع شامل ضد دولة واحدة –الصين– أثناء استخدام الردع المتكامل، والمساعدات من الحلفاء والشركاء، والردع النووي الأمريكي، والقدرات الأخرى لردع المعتدين الانتهازيين المحتملين الآخرين. كما طوَّرت كل مؤسسة عسكرية مفاهيم عملياتية جديدة لتوزيع القوات وضمان سلامتها في بيئة شديدة التنافس، إذِ التقدُّم الذي حصل في مفهومي القتال المشترك (JWC)، والقيادة والتحكُّم المشترك لجميع المجالات (JADC2)، واللذان يعدَّان نهجين مفيدين في بيئة شديدة التنافس. في السياق نفسه، تستثمر وزارة الدفاع الأمريكية في تحسين وضع الولايات المتحدة ووجودها، وتحسين الخدمات اللوجستية وتخزين الذخائر والوقود، وتحسين البنية التحتية في المنشآت الجديدة والقائمة في جميع أنحاء منطقة الإندو–باسيفيك، كما تعمل بصورة وثيقة مع الحلفاء والشركاء لتعزيز القدرات المشتركة، وزيادة التدريب الثنائي والمتعدد الأطراف وتبادل المعلومات والاستخبارات، وتطوير التقنيات الحيوية والناشئة.

إنَّ جهود وزارة الدفاع الأمريكية لردع التهديد العسكري للصين ومكافحته، ليست سوى جزء من الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة الأمريكية بأكملها للتنافس مع الصين، وتشمل المبادرات الأخيرة ضوابط التصدير غير المسبوقة التي أصدرتها وزارة التجارة في أكتوبر 2022، والتي تحدُّ من قدرة الصين على الحصول على رقائق حوسبة متقدمة وتصنيعها، وكذلك إضافة وزارة التجارة لأكثر من (100) شركة صينية إلى قائمة كيانات مكتب الصناعة والأمن[10]. فضلًا عن قانون الرقائق والعلوم وقانون خفض التضخُّم الذي مُرِّر لدعم إعادة التصنيع إلى الولايات المتحدة، وتشجِّع إدارة بايدن أيضاً «دعم الأصدقاء» أو نقل سلاسل التوريد الحيوية إلى خارج الصين؛ لتقريب حلفاء الولايات المتحدة وشركائها. ومن الأمثلة الرائدة على هذه الجهود هو مجلس التجارة والتكنلوجيا الأمريكي–الأوروبي، والذي يسعى إلى بناء سلاسل توريد أكثر تنوعاً، تقلِّل من الاعتماد المفرط

10. «التجارة تضيف سبعة كيانات صينية إلى قائمة الكيانات التي تدعم جهود التحديث العسكري في الصين»، مكتب الصناعة والأمن، 23 أغسطس 2022:
https://www.bis.doc.gov/index.php/documents/aboutbis/newsroom/press-releases/3121-2022-08-23-press-release-seven-entity-list-additions/file

على الصين في إنتاج بعض المدخلات والسلع ومعالجتهما[11].

4. الانخراط

مع أنَّ إدارة بايدن تركِّز على التنافس مع الصين، إلا أنَّها أوضحت أنَّ التعامل معها أمر ضروري؛ لمنع العلاقة التنافسية من التحوُّل إلى مواجهة مفتوحة أو صراع. إذ تسعى إدارة بايدن بأقصى قدر ممكن إلى وضع أرضية للعلاقة بين الولايات المتحدة والصين والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة، وتفعل الولايات المتحدة ذلك وهي متأكدة ومن دون أدنى شك بأنَّ الصين لن تغيِّر أهدافها أو سلوكها فقط؛ بسبب مزيد من الجهود التعاونية أو الانخراطات الأمريكية، ونتيجة لذلك، لا تسعى معظم الانخراطات الأمريكية إلى تحقيق نتائج أو مردودات كبيرة. المنطق من ذلك هو أنَّ هذه الانخراطات إلى جانب جهود المنافسة قد تدفع الصين إلى إعادة التفكير في تكاليف وفوائد اتخاذ إجراءات عدوانية.

ومع المحاولات الأمريكية للتحدُّث مباشرة مع الصين، والتي جرت على مستويات مختلفة بين القادة المدنيين والعسكريين الأمريكيين ونظرائهم الصينيين، إلا أنَّ جهود الانخراط كانت دوماً عرضة للاضطراب؛ بسبب الإجراءات التنافسية التي يتخذها كلا الجانبين، فالصين تواصل إعاقة الدعوات لإجراء حوارات حساسة، على سبيل المثال: يرفض جيش التحرير الشعبي الصيني إشراك وزارة الدفاع الأمريكية في مناقشات صريحة حول قدراتهم الإستراتيجية والنووية، وألغى في الآونة الأخيرة اجتماعات الاتفاق الاستشاري البحري العسكري (MMCA) مع الولايات المتحدة، والتي هي عبارة عن محادثات سنوية حاسمة حول المواجهات والحوادث غير الآمنة في البحر والجو بين الجيشين الأمريكي والصيني. وحتى حينما تكون الصين مستعدة للانخراط، فإنَّ عديداً من المقايضات تتحرك قليلاً إلى ما وراء نقط الحوارات الرسمية، إذ إنَّ مواقف أو تفسيرات الصين لا تكون دائماً ذات مصداقية.

11. إميلي بنسون وإيثان ب. كابشتاين ، «حدود دعم الأصدقاء»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 1 فبراير 2023: https://www.csis.org/analysis/limits-friend-shoring.

- كيف تستجيب الصين؟

يدرك (شي جين بينغ) أنَّ البيئة الأمنية الخارجية للصين قد ساءت بصورة كبيرة، وهذا الأمر قد قيَّمه تقرير العمل الذي شاركه (شي جين) في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر الماضي، والذي نص على: «دخلت (الصين) فترة من التطور تتزامن فيها الفرص الإستراتيجية والمخاطر والتحديات، كما تتزايد فيها عوامل عدم اليقين والعوامل غير المتوقعة، وقد تحدث أحداث مختلفة من (البجعة السوداء) و(وحيد القرن الرمادي) في أي وقت؛ لذا يجب أن نكون أكثر وعياً بالمخاطر المحتملة، وأن نكون مستعدين للتعامل مع أسوء السيناريوهات، وأن نكون كذلك مستعدين لتحمُّل المياه العالية المتقطعة، وحتى العواصف الخطيرة». كما أكَّد (شي جين بينغ) أنَّ الصين بحاجة إلى الاستعداد للتعامل مع «المحاولات الخارجية؛ للابتزاز، والاحتواء، والحصار، وممارسة أقصى قدر من الضغط على الصين»[12].

تقرير العمل الذي قدمه (شي جين بينغ) يلقي باللوم على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في تدهور البيئة الأمنية التي تواجهها الصين، ففي هذا التقرير لا يوجد اعتراف بأنَّ مأزق الصين ناتج عن عدوانيتها، بل على العكس من ذلك، يوجد قلق صيني من نية الولايات المتحدة تكثيف جهودها، وعلى الصين أن تكون أكثر استعداداً وجاهزية لمواجهة ذلك.

يستلزم هذا الأمر من الصين بناء قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في جميع المجالات، والسعي لتحقيق مكاسب كلما كان ذلك ممكناً. فمن الناحية السياسية، تحاول الصين تفكيك التحالفات والشراكات الأمريكية وإضعافها، يتضمَّن ذلك ما يسميه بعض المختصين بـ»هجوم السحر» الذي أطلقه الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بعد مؤتمر الحزب العشرين؛ للابتعاد عن دبلوماسية بكين السابقة المعروفة بـ»محارب الذئب»، وتقديم سرد أكثر اعتدالاً وتعاوناً عن الصين. لقد التقى (شي جين بينغ) شخصياً بقادة العالم سواءً على المستوى الفردي أم متعدد الأطراف؛ في محاولة لتقليل تصورات ومخاوف عديد من الدول بخصوص التهديدات المتزايدة للصين. ومع فورة الاجتماعات والإيجابيات المنظورة لمثل تلك الاجتماعات رفيعة المستوى، لم ينتج عن أيٍّ منها تنازلات صينية كبيرة أو تسويات بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها. يمثِّل هذا الأمر تحولاً مهماً في تكتيكات الصين، لكنَّه لا يعني حدوث تغيير في

12. «النص الكامل للتقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني»، وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، 25 أكتوبر 2022:
https://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx_662805/202210/t20221025_10791908.html.

طموحاتها، كما أنَّه لا يعني أيضاً أنَّ الصين مستعدة للحد من سلوكها الحازم.

في الوقت نفسه، تواصل الصين محاولاتها لتقوية العلاقات مع الدول التي تعدُّها أقل تأثراً بالولايات المتحدة وأكثر موالاةً للصين، ففي ديسمبر الماضي، على سبيل المثال، قام الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بجولة تاريخية إلى الشرق الأوسط؛ لحضور مؤتمرات القمة مع المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية، تلك الجولة أجريت على خلفية تقييم الصين لتراجع نفوذ الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة. وبصورة مماثلة، تواصل الصين تعميق علاقاتها مع روسيا، حتى مع إدانة المجتمع الدولي لروسيا، وفرض عقوبات عليها؛ بسبب عدوانها على أوكرانيا، ومن المحتمل أنَّه مع اشتداد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، قد تشعر بكين أنَّه ليس أمامها من خيار سوى أن تنحاز بصورة أكبر إلى روسيا، لكي تحصل على ميزة إستراتيجية ضد ما تعدُّه احتواءً أو تطويقاً أمريكياً لها بصورة متزايدة، ومن المنطق نفسه يمكن أن ينطبق الحال أيضاً على علاقات الصين مع كوريا الشمالية.

من الناحية الاقتصادية، تسعى الصين إلى جعل نفسها أقل عرضة لعقوبات مستقبلية محتملة من الولايات المتحدة وحلفائها، في الوقت الذي يشهد زيادة اعتماد العالم على الصين. وقد دعا تقرير عمل (شي جين بينغ) الخاص بالمؤتمر العشرين للحزب إلى تعزيز (آليات) مواجهة العقوبات الأجنبية والتدخل والولاية القضائية طويلة المدى»[13]. ونتيجة لتلك المخاوف، وبعد أن شهدت الصين تدفقات أقل من الاستثمار الأجنبي في أواخر العام 2022، وعانت في تلك السنة واحدة من أبطأ معدلات النمو الاقتصادي في الخمسين عاماً الماضية، أقرت بكين بسرعة سياسة (صفر-كوفيد) (zero-Covid)، إذ تقدِّم الحكومات المحلية والإقليمية في الصين حوافز ضريبية متنوعة وحوافز أخرى لجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز التنمية.

تعطي الصين الأولوية أيضاً للاكتفاء الذاتي، وعلى سبيل المثال، أصدرت بكين في مجال صناعة أشباه الموصلات، مبادئ توجيهية لتطوير المواهب الضرورية، وأنشأت صندوقاً للاستثمار في صناعة الدوائر المتكاملة الوطنية تديره الدولة بقيمة (50) مليار دولار، كما تدرس أيضاً زيادة الاستثمار المباشر والمدعوم من الدولة. ولقد توسَّعتِ المواهب في الصين توسُّعاً سريعاً، لكن صندوقها الاستثماري الذي تديره الدولة أصيب بآفة الفساد.

13. «النص الكامل للتقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني»، مصدر ذُكِرَ سابقاً.

ولتلبية احتياجاتها التصنيعية ولحماية نفسها من العقوبات المحتملة، تسعى الصين أيضاً إلى إبرام صفقات كبيرة وطويلة الأجل من الموارد الطبيعية من الخارج. ومن الأمثلة على أنشطتها الأخيرة في هذا المجال: صفقتها مع إيران في عام 2021 التي بلغت قيمتها (400) مليار دولار، والتي تهدف إلى الاستثمار في دولة من دول الشرق الأوسط، وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، مقابل حصولها على النفط، وكذلك اتفاقيتها بخصوص الغاز الطبيعي المسال مع قطر في العام 2022 والتي بلغت قيمتها (60) مليار دولار لـ(27) عاماً، فضلاً عن اتفاقها في العام 2023 مع نظام طالبان –وهو أول اتفاق دولي لطالبان منذ استيلائها على أفغانستان في أغسطس 2021– بخصوص استخراج النفط من أفغانستان لـ(25) عاماً.

في الجانب العسكري، يواصل جيش التحرير الشعبي الصيني تحديث قدراته بسرعة، وهو الآن أكثر نشاطاً ممَّا كان عليه في السنوات السابقة، إذ ينخرط في تدريبات عسكرية أكثر واقعية وأقل نظرية ليصبح أكثر جرأة فيما يعدُّه تدابير «للدفاع» عن سيادة الصين ومصالحها. وتقوم الصين بانتظام بتعقب رحلات الاستطلاع التي تنفذها الطائرات والسفن الأمريكية في سلسلة الجزر الأولى للصين ومراقبتها عن كثب. ففي مايو 2022، أجرت الصين دوريات جوية مشتركة مع روسيا بقاذفات إستراتيجية بالقرب من حدودها مع اليابان وكوريا، ممَّا أجبر اليابان وكوريا على الدفع بطائراتها أثناء اجتماع قادة (كُوَاد) في طوكيو، إذ كانت تلك أول مناورة مشتركة بين الصين وروسيا منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، أرادت عن طريقها الصين التعبير عن معارضتها القوية ضد تحالف (كُوَاد)، والتهديد بأنَّ هذا التحالف قد يدفعها إلى الاقتراب من روسيا.

في الصيف الماضي، استغلت الصين زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي آنذاك (نانسي بيلوسي) إلى تايوان؛ لتنخرط في مناورات عسكرية غير مسبوقة حول الجزيرة وفوقها، تهدف إلى تدريب جيش التحرير الشعبي الصيني على الانخراط في عملية لحصار تايوان أو غزوها. وفي ديسمبر الماضي، أجرت الصين وروسيا تدريبات بحرية مشتركة بالذخيرة الحية استمرت سبعة أيام في بحر الصين الشرقي وبالقرب من اليابان وتايوان، إذ جرى توقيت ذلك التمرين بعد إعلان اليابان عن إصدار وثائقها الإستراتيجية الجديدة، كان الهدف منه التعبير عن معارضة الصين للتحالف الوثيق بين الولايات المتحدة واليابان. أمَّا في الآونة الأخيرة، فقد استخدمت الصين في أواخر يناير وأوائل فبراير 2023، أحد بالونات المراقبة التي يسيِّرها جيش التحرير الشعبي الصيني للتحليق فوق ألاسكا ومنطقة واسعة من الولايات المتحدة، لجمع المعلومات الاستخبارية في المجال الجوي للولايات

المتحدة، إذِ انتهكت هذه العملية القانون الدولي وتمت مباشرةً قُبَيل زيارة وزير الخارجية الأمريكي بلينكن المخطط لها إلى بكين –والتي أُجِّلت– كما أنَّ هذه العملية توضِّح أنَّ الصين لا تميل إلى تقليص المنافسة مع الولايات المتحدة؛ لإفساح المجال للحوار.

وعموماً، شجَّع نهج الولايات المتحدة تجاه الصين حتى الآن بكين على التنافس بصورة أكبر مع الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، ولا توجد أي مؤشرات واضحة وطويلة الأجل على تثبيط طموحات الصين وأنشطتها واستعدادها لتأكيد مطالبها ومصالحها، ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوقع تغييراً في أي وقت قريب طالما أنَّ بكين تعتقد أنَّ المسار طويل الأجل في صالحها. في الوقت نفسه، توجد أخطار حقيقية من أن تؤدِّي المنافسة الشديدة بين الولايات المتحدة والصين إلى مواجهة وصراع، كما أنَّ هناك أيضاً أخطار أخرى في أن تخطِّئ بكين في تقدير التكاليف والفوائد التي تواجهها، والمغامرة في الاتجاه الذي من شأنه أن يضر بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك مصالح الصين.

الاستنتاجات

للمضي قدماً، تحتاج الولايات المتحدة إلى الاستمرار في تعميق تحالفاتها وشراكاتها وتعزيز هذه الميزة الحاسمة التي تتمتَّع بها على جمهورية الصين الشعبية. لا يعني هذا فقط تعزيز الحوارات والانخراط في مزيد من التدريبات والعمل على مبادرات محددة أو متفق على إنجازها، بل يعني أيضاً قيام قادة أمريكيين –من إدارة بايدن والكونغرس– بزيارة المنطقة في كثير من الأحيان، والاستماع إلى احتياجات ومخاوف الأصدقاء الإقليميين، وإظهار الدعم لهم والاهتمام بهم.

تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى التفكير بصورة أعمق في موضوع المنافسة مع الصين والتحلِّي بالصبر عند الحاجة، فما يزال عديد من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها يعتمدون اعتماداً كبيراً على التجارة مع الصين، وقد يقيِّد هذا الأمر من مضيهم إلى الأمام في أي توجه ضدها. ومن ثَمَّ ستحتاج الولايات المتحدة إلى تحقيق التوازن الصحيح بين السرعة التي تريد بها تنفيذ مساعيها للتنافس مع الصين، والوتيرة التي يرغب بها الحلفاء والشركاء في الانضمام للولايات المتحدة ودعمها. وقد يكون من الأفضل المباشرة في بعض الحوارات حول الموضوعات الصعبة أو الحساسة، مثل: حوارات المسار (1.5) أو المسار (2) (القنوات الخلفية)، وتمارين الطاولة (سيناريوهات محاكاة).

وفي السياق نفسه، ما تزال إدارة بايدن بحاجة إلى تعزيز إستراتيجيتها الاقتصادية تجاه الصين، مع أنَّ الإطار الاقتصادي لمنطقة الإندو-باسيفيك والجهود الأخرى، تساعد الحلفاء والشركاء على التوافق مع الولايات المتحدة اقتصادياً، إلا أنَّها لا توفر لهم إمكانية وصول أكبر إلى الأسواق، أو الأموال اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية[14]. فإذا كان الانضمام إلى اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف -مثل: الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادي (CPTPP)- غير معروض تماماً، فينبغي على الولايات المتحدة أن تنظر في الترتيبات الأخرى الثنائية أو المتعددة الأطراف، على أن تكون اتفاقية التجارة الحرة مع تايوان من بينها.

وعلى نحو مماثل، توجد حوارات ودراسات مهمة جارية حول أفضل السبل؛ لحشد تحالف من الدول لمواجهة الإكراه الاقتصادي الذي تمارسه الصين، ويحتاج هذا المسعى إلى مزيد من الإجراءات والاهتمام من جانب الولايات المتحدة.

تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى مواصلة الاستثمار في جيشها؛ لضمان امتلاك وزارة الدفاع الموارد الكافية لشراء أنظمة ومنصات الأسلحة اللازمة؛ لمنع أي عدوان صيني، وكذا زيادة تدريباتها، وبناء وضع أكثر مرونة وانتشاراً في منطقة الإندو-باسيفيك، ويشمل ذلك تخزين الذخائر المهمة، وتحسين القدرة الإنتاجية الدفاعية للولايات المتحدة؛ لزيادة القدرة على إنتاج الذخائر والأسلحة بمعدل أسرع بكثير في حالة نشوب حرب كبيرة[15]. كما تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى تعزيز قدرتها على التجنيد والحفاظ على أفراد ذوي خبرة عالية في الجيش، وهي ميزة كبيرة يمتلكها الجيش الأمريكي، ويتفوق بها على جيش التحرير الشعبي الصيني.

من ناحية أخرى، تحتاج الولايات المتحدة إلى الجمع ما بين المنافسة الأمريكية-الصينية المكثَّفة، والحفاظ على ارتباطات عالية المستوى وحاسمة مع (شي جين بينغ)، والحزب الشيوعي الصيني، وجيش التحرير الشعبي. إذ إنَّ التركيز الاستثنائي للسلطة في يد (شي جين بينغ)، والمخاطر التي يتعرَّض لها المرؤوسين؛ بسبب تقديم وجهات نظر تتعارض مع آراء الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (بينغ)، فضلاً عن الغموض المتزايد في عملية صنع القرار السياسي الصيني، تثير

14. ماثيو ب.جودمان ، «استراتيجية بايدن الاقتصادية للصين تتشكل ، لكن التوترات ما تزال قائمة» ، مصدر ذُكِرَ سابقاً.
15. سيث جي جونز، «الصناديق الفارغة في بيئة الحرب: التحدي للقاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية»، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 23 يناير 2023:
https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/2023-01/230119_Jones_Empty_Bins.pdf?VersionId=mW3OOngwul8V2nR2EHKBYxkpiOzMiS88

مخاوف جدية من أنَّ البيروقراطية الصينية قد لا تكون قادرة على تزويد (شي جين بينغ) بتقييمات دقيقة ومتوازنة للديناميكيات الدولية. ومن ثَمَّ تحتاج الولايات المتحدة إلى الانخراط بصورة أكبر وبصورة مباشرة مع (شي جين بينغ) لضمان تسليم الرسائل المهمة من دون فلترتها. وبصورة مماثلة وعلى الجانب العسكري، يجب إعادة استئناف الحوارات الرئيسة، مثل: الاتفاقية الاستشارية البحرية العسكرية (MMCA)؛ لمنع وقوع الحوادث في البحر والجو.

ينبغي على الولايات المتحدة لأن تسعى لعزل مثل هكذا انخراطات عن التنافس، فمن المحتمل أن يكون مزيد من الحوادث كحادثة بالون المراقبة الصيني الأخيرة، وإذا أُجِّلَ أو أُلْغِيَ الانخراط رفيع المستوى في كل مرة يقع فيها مثل هكذا حادث، فلن يكون هناك مجال كبير للانخراط، إذ إنَّ تضييق مساحة الانخراط تعني إطلاق يد الحزب الشيوعي الصيني لسوء التقدير، وافتراض الأسوأ من الولايات المتحدة، وزيادة تشدد موقفه تجاهها.

في الختام، تحتاج الولايات المتحدة إلى توسيع الاتصالات الشعبية مع الصين، بما في ذلك تشجيع مزيد من الطلاب والسياح الصينيين على زيارة الولايات المتحدة، ومع أنَّ هذا الأمر لا يخلو من المخاطر؛ نظراً لبعض التشريعات الصينية، مثل: قانون المخابرات الوطنية، والذي يوجب على المواطنين الصينيين دعم الحزب الشيوعي الصيني والتعاون معه؛ لأغراض الاستخبارات والأمن القومي، إلا أنَّ توفير مثل هذه الفرص ضروري للشعب الصيني -لا سيَّما جيل الشباب الصيني-؛ وذلك لفهم الاختلافات بين الولايات المتحدة والصين بصورة أفضل، بما في ذلك الحريات التي تتمتَّع بها الولايات المتحدة. ومن المحتمل أن يكون هناك فرص محدودة بأن يغيِّر الجيل الحالي من القادة الصينيون وجهات نظرهم حول الولايات المتحدة، ويغيرون كذلك المسار الذي تسلكه بلادهم. لكن ما يزال هناك أمل، وينبغي للولايات المتحدة أن تبقي الباب مفتوحاً لتشكيل الجيل المقبل من القادة الصينيين.

رابط المصدر الأصلي:

https://www.csis.org/analysis/us-global-security-challenges-and-strategy